

المبحث الثاني

التكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس

- أولاً - أسباب نشوء وتطور تكتل دول بريكس.
- ثانياً - الدول الأعضاء في تكتل الـ بريكس.
- ثالثاً - دور الاقتصادات الصاعدة.
- رابعاً - اللقاءات الرسمية لتكتل دول الـ بريكس:
- مؤتمر القمة الثالث لمجموعة دول البريكس إبريل 2011 وإعلان سانيا،
- مؤتمر القمة الخامسة لمجموعة دول البريكس - ديربان جنوب أفريقيا آذار 2013.
- الخاتمة.

المبحث الثاني

التكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس

إحدى تجارب التكتلات الاقتصادية الحديثة

هيمنت القوى الاقتصادية الرأسمالية التقليدية، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، من خلال تمتعها بقرار فاعل في المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية الرئيسة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ولوقت طويل على النظام الاقتصادي العالمي. مع تأسيس تكتل دول مجموعة البريكس ومعدلات نموها الصاعد والسريع يزد من بدأ نوع من التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وهذا يدعم وجهة النظر في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي الحالي، والاتجاه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب بدلاً من القوة المطلقة للدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً.¹

مجموعة البريكس تكتل اقتصادي يتكون من مجموعة دول صاعدة، عُقدت القمة الأولى لهذه المجموعة من الدول المؤسسة: البرازيل وروسيا والهند والصين في يوليو/ تموز عام 2008 في اليابان على هامش قمة الثماني الكبار. ثم عُقدت القمة الثانية في روسيا الاتحادية في يونيو/ حزيران 2009، وفي بداية عام 2011 انضم إلى التكتل عضو خامس وهو دولة جنوب إفريقيا. ظهر كلمة البريك لأول مرة كمفهوم اقتصادي في عام 2001، أطلقها جيم أونيل (اقتصادي بارز في مؤسسة جولدمان ساكس)، وترمز كلمة بريك "BRIC" إلى الأحرف الأولى من أسماء الدول الأربع المؤسسة وبعد انضمام دولة جنوب أفريقيا تم إضافة حرف S لتصبح بريكس "BRICS"، وقد تنبأت بعض المؤسسات الاقتصادية بأن الحجم الإجمالي لاقتصادات هذه المجموعة من الدول سوف يتفوق في عام 2050 على الحجم الإجمالي لاقتصادات مجموعة الدول السبع الكبرى، أما بحلول عام 2025 فستتقدم اقتصاداتها على اقتصاد الولايات

¹ - جيهان أبو اليزيد، تقرير حول (البريكس قصة نجاح تكتلها دول ناهضة)، موقع:

<http://www.businessstendersmag.com/ar>

المتحدة. وأصبحت كلمة "بريكس" اليوم من المصطلحات المتداولة في التحليلات الاقتصادية.²

وتعد مجموعة بريكس منصة هامة لإجراء الحوار والتعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والإنمائية بين الدول الأعضاء. والدول الأعضاء مصممة على مواصلة تعزيز الشراكة من أجل التنمية المشتركة فيما بينها، ودفع التعاون بطريقة تدريجية وعملية وفي ضوء مبادئ الانفتاح والتضامن والمساعدة المتبادلة. هذا التعاون شامل وغير تصادمي. والدول الأعضاء منفتحة وتؤكد على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول الأخرى، ولا سيما الدول الناشئة والنامية والمنظمات الدولية والإقليمية.³

تعود ظاهرة الأسواق الصاعدة في تاريخها إلى أواسط الثمانينات، عندما بدأ وول ستريت تشخيصها كمجموعة أصول متميزة. في البدء سميت بـ "الغريبة" أو الشاذة، حيث رأينا عدة دول صاعدة فتحت أسواقها المالية للأجانب لأول مرة، على سبيل المثال فتحت تايوان أسواقها في عام 1991، والهند في عام 1992، وكوريا الجنوبية في عام 1993، وروسيا في 1995. واندفع المستثمرون الأجانب مطلقي العنان لطفرة في أسعار أسواق الأسهم في الدول الصاعدة بلغت أحياناً نسبة 600% (بسعر الدولار) بين عامي 1987 و1994. خلال هذه الفترة ازدادت كمية النقود المستثمرة في الأسواق الصاعدة من اقل من 1% إلى ما يقرب من 8% من إجمالي سوق الأسهم العالمية.

أثناء طفرة العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تضاعف متوسط الميزان التجاري في الأسواق الصاعدة كحصة من الناتج الإجمالي المحلي إلى ما يقرب 6%. ولكن منذ عام 2008، انخفضت حصة التجارة مجدداً دون نسبة 2%. تحتاج الأسواق الصاعدة الموجهة للتصدير إلى إيجاد وسائل جديدة لتحقيق نمواً قوياً، والمستثمرون يدركون أن العديد من تلك الدول ستعثر في تحقيق ذلك: (في النصف الأول من عام 2012 ارتفع

² - أنظر، المصدر السابق.

³ - النص الكامل لإعلان سانيا للاجتماع الثالث لقادة دول بريكس، صحيفة الشعب اليومية أون لاين، تصدر عن وزارة الخارجية الصينية، 18 نيسان 2011.

الفرق بين أفضل أداء وأسوأ أداء في سوق أسهم الدول الصاعدة من 10% إلى 35%. وخلال السنوات القادمة سيكون النمو في الأسواق الصاعدة شبيهاً بنمو الخمسينات والستينات حين كان بنسبة 5% بينما ترك السباق العديد من الدول إلى الخلف. هذا لا يعني إعادة ظهور عصر السبعينات لدول العالم الثالث. حتى في ذلك الوقت، بعض الأسواق الصاعدة مثل جنوب كوريا وتايوان كانتا تبدآن الطفرة، ولكن نجاحهما كان معتمداً بسبب البؤس في الدول الأكبر كالهند، ذلك معناه أن الأداء الاقتصادي في الدول الصاعدة سيكون مختلفاً جداً).

في عام 2003 بدأت الأسواق الصاعدة الإقلاع كمجموعة. وارتفعت حصة هذه المجموعة من الناتج الإجمالي العالمي GDP بسرعة من 20% إلى 34%، بينما ارتفعت حصة الأسواق الصاعدة في سوق الأسهم العالمية من أقل من 4% إلى أكثر من 10%.⁴

(بدأ التفاوض لتأسيس مجموعة دول "بريك" في عام 2006، وعقد أول مؤتمر قمة لهذه المجموعة في عام 2009. وكان أول اجتماع لوزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر/ أيلول 2006 على درجة كبيرة من الأهمية حيث أعطى طابعاً رسمياً للتجمع الجديد. وتعد كل دول مجموعة بريكس الخمس - ربما باستثناء روسيا الاتحادية - دولاً نامية أو دولاً صناعية جديدة ناشئة، وتتميز بضخامة اقتصاداتها. وقد حققت دول المجموعة - باستثناء روسيا الاتحادية - نمواً عالياً ومستديماً أكثر من معظم البلدان الأخرى حتى خلال فترة الكساد. وتبدو أهمية هذا التجمع في الاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع نصيبها من احتياطات العملة الأجنبية، حيث تحتفظ هذه الدول الأربع باحتياطات تصل نسبتها إلى نحو 40% من مجموع احتياطات العملة الأجنبية في العالم. وتملك الصين وحدها أكثر من 2.4 تريليون دولار، كما تعد ثاني أكبر دائن بعد اليابان. يشكل عدد سكان مجموعة دول بريكس (الدول الخمس) حوالي نصف سكان العالم، ويوازي الناتج الإجمالي المحلي للدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة (13.6 تريليون دولار) ويبلغ مجموع احتياطي النقد

4 - يعود سببه إلى ارتفاع قيمة عملات تلك الدول.

الأجنبي لدول المنظمة أكثر من أربعة تريليون دولار. وتتميز دول المجموعة بأنها من الدول النامية الصناعية ذوات الاقتصادات الكبيرة والصاعدة).⁵

الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لدول البريك خلال الفترة 2015-2050
مليار دولار 2006

البلد	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
الصين	8,133	12,630	18,437	25,610	34,348	45,022	57,310	70,710
البرازيل	1,720	2,194	2,831	3,720	4,963	6,631	8,740	11,366
روسيا	1,900	2,554	3,341	4,265	5,265	6,320	7,420	8,580
الهند	1,900	2,848	4,316	6,683	10,514	16,510	25,278	37,668

المصدر: حسب دراسة كولمان ساكس. Global Economics Paper No:153,

March 28, 2007

أولاً - أسباب نشوء وتطور كتل دول بريكس: تعددت الأسباب

الرئيسية التي أدت إلى نشوء وتطور مجموعة دول بريكس ومن أهمها:

1 - الشعور المناهض لسيطرة وتحكم كل من الولايات المتحدة

الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية في الاستحواذ على قيادة المنظمات

الاقتصادية العالمية ومنها على وجه التحديد انفراد الولايات المتحدة

الأمريكية بقيادة البنك الدولي وبالمقابل انفراد أوروبا الغربية بقيادة صندوق

النقد الدولي وذلك منذ إنشائهما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام

1945 كما لو أن هناك اتفاقاً بينهما غير مكتوب وغير معلن. وعليه

حان الوقت للدفع بممثلين من دول أخرى وفي مقدمتها الدول النامية

الصاعدة في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، هذا عدا عن تحكم

وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية في منح صك الغفران لمن ترضى عنه

من الدول ليسمح له بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث قد مضى

أكثر من 18 سنة على الإتحاد الروسي منذ تقديمه طلب الانضمام لهذه

المنظمة لكن لم يبت في قبول عضويته حتى الآن.

2- سيطرة الدولار الأمريكي على قيادة العملات الأجنبية والتبادلات

التجارية على الصعيد العالمي وبالذات في ظل ولادة عسيرة ومتعثرة وما

زالت قلقه بشأن القوة الاقتصادية والنقدية لليورو كعملة منافسة وفي الوقت

الحاضر يبقى تنامي دور اليوان الصيني والدعوة من قبل دول تجمع

⁵ - شبكة النبا المعلوماتية - السبت 1/كانون الأول/2012 - 16/محرم

بريكس إلى استخدام سلة عملات أخرى دون الاقتصار على تداول الدولار كعملة رئيسية للتبادل التجاري.

3 - تفكر بعض الدول في لجوئها إلى تبني ضرورة التبادل التجاري فيما بينها بعملاتها المحلية، وذلك للحد من تأثير التقلبات المستمرة للدولار الأمريكي .⁶

لابد من تجنب الاضطرابات السياسية التي تؤدي إلى تقلبات في أسواق الطاقة العالمية وتؤثر على تدفق حركة التجارة، ولابد من ضمان التنسيق السياسي لإنعاش النمو الاقتصادي. أن دول بريكس ستزيد من تعاونها في قضايا الإرهاب والقرصنة، وطالب رئيس الوزراء الهندي أعضاء مجموعة دول البريكس أن تتكلم بصوت واحد حول إصلاح مجلس الأمن.⁷

يعد تكتل مجموعة دول بريكس (BRICs) تجمعاً سياسياً - اقتصادياً عالمياً للدول ذات الاقتصادات الناشئة يسعى لتحقيق التعاون التجاري والسياسي والثقافي لدول المجموعة إضافة إلى دعم ومساندة الدول النامية ضعيفة النمو بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ليؤمن لها الأمن والاستقرار السياسي وإنجاز التقدم الاجتماعي. وهو تجمع فريد أنشئ في عام 2011، بالرغم من أن التفاوض لتأسيس هذا التكتل قد بدأ في عام 2006، ويضم في عضويته خمس دول ذات الاقتصادات الناشئة هي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا. وكانت تُسمى في البداية مجموعة "بريك" وبعد انضمام دولة جنوب أفريقيا إليها في عام 2010 أصبح اسمها مجموعة دول "بريكس". ويُعد منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء. كانت اقتصادات الدول الأربع خلال عام 2001 تمثل نسبة 8% من الاقتصاد العالمي وبعد مرور عقد من الزمن ارتفعت تلك النسبة لتصبح بحدود 20% كما أن جمهورية الصين الشعبية تربعت على عرش

⁶ - د. كمال النقيب، مجموعة دول بريكس.. أسباب النشوء وآفاق التطور، 29 أبريل 2012.

⁷ - رئيس الوزراء الهندي مونموهان سينغ، نقلاً عن الغارديان الفرنسية.

ثاني أكبر اقتصاد على المستوى العالمي، وفي عام 2013 سبقت الولايات المتحدة الأمريكية من حيث حجم التبادل التجاري.

ثانياً - الدول الأعضاء في تكتل الـ بريكس:

يضم تكتل الـ بريكس خمس دول صاعدة اقتصادياً من ضمنها روسيا وهي دولة متقدمة صناعياً وتقنيا ولديها إرث تقني وموارد اقتصادية متعددة وكفاءات بشرية متخصصة، إضافة إلى أربع دول من الدول النامية الصاعدة والمتسارعة النمو وهي جمهورية الصين الشعبية بما تمتلك من آفاق متساعدة ومتنامية بدرجة عالية من معدلات النمو والتطور الاقتصادي، وتسهم في تقديم منتجات متنوعة ذات تكاليف إنتاج وتسويق منخفضة تشكل قاعدة أساسية للتنافس التجاري على الصعيد الدولي وعدد كبير من السكان، وكذلك تضم كلا من الهند التي يتجاوز عدد سكانها 1.2 مليار نسمة، والبرازيل وجنوب أفريقيا وتتمتع هذه الدول بإمكانيات اقتصادية وتنموية كبيرة ومحفزة.

يعد تجمع دول البريكس (منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء في التجمع). وهي من الدول الصاعدة والتي تعد من أسرع دول العالم في النمو الاقتصادي. أما التسمية (بريكس B R I C S) فقد جاءت تعبيراً عن الحروف الأولى لكل دولة من الدول الأعضاء في التجمع باللغة الإنجليزية وهي: (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا, BRAZIL, RUSSIA, INDIA, CHINA, & SOUTH AFRICA - BRICS). تصل مساحة الدول الأعضاء مجتمعة إلى حوالي 40 مليون كلم مربع وهي بذلك تشكل ربع مساحة اليابسة، ويصل عدد سكانها إلى حوالي 2.9 مليار نسمة أي أكثر من 40 % من سكان الأرض، وتصل حصتها إلى أكثر من خمس الناتج المحلي الإجمالي في العالم. ومن المتوقع أن تتنافس اقتصادات دول هذه المجموعة مجتمعة بحلول عام 2050، اقتصاد أغنى الدول في العالم حالياً.⁸

⁸ - حسب دراسات مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية، والتي كانت أول من استخدم هذا المصطلح في عام 2001.

عدد السكان والبيانات الاقتصادية لدول البريكس لعام 2012
(دولار أمريكي)

الدول الأعضاء	عدد السكان نسمة	الناتج المحلي الإجمالي Bn \$	الإنفاق الاستهلاكي النهائي Bn \$	الإنفاق الحكومي Bn \$	التصدير Bn \$	الاستيراد Bn \$
البرازيل	193,946,886	2,395.9	1,266.3	846.6	256.0	238.8
روسيا	143,369,806	2,021.9	671.6	414.0	542.5	358.1
الهند	1,210,193,422	1,824.8	737.9	281.0	309.1	500.3
الصين	1,354,040,000	8,227.0	1,835.3	2,031.0	2,021.0	1,780.0
جنوب أفريقيا	51,770,560	384.3	173.8	\$95.27	101.2	106.8

المصدر: الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي

"World Economic Outlook". IMF. April 2013 data. Retrieved 17 April 2013.

يقدر عدد سكان مجموعة دول البريكس الخمس في عام 2012 حوالي 2953320.67 ألف نسمة وهذا يشكل أكثر من 40.00 بالمائة من سكان العالم، وتتمتع هذه الدول باقتصادات من الحجم الكبير وذات تأثير إقليمي وعالمي كبير، إذ يمثل إجمالي الناتج المحلي للدول الخمس حوالي 20.48 تريليون دولار أمريكي.⁹

البرازيل:

تعد البرازيل من أكبر دول أمريكا اللاتينية مساحةً وسكاناً وثراءً بالموارد الطبيعية، تبلغ مساحتها 8.51 مليون كم مربع ويصل عدد سكانها حوالي 205716 ألف نسمة حسب إحصائيات 2012، منهم 87 بالمائة يعيشون في الناطق الحضرية. يصل متوسط دخل الفرد فيها إلى حوالي 11 ألف دولار سنوياً، وتعد الصين أهم شريك اقتصادي للبرازيل وبلغت نسبة التبادل التجاري معها إلى 17.3 بالمائة في سنة 2011.

الصين:

تعد الصين أحد أهم عمالقة العالم اقتصادياً وبشرياً ومساحةً يبلغ عدد سكانها 1.343.239 ألف نسمة يمثلون 20.2 بالمائة من سكان العالم، تبلغ مساحتها 9.596.560 مليون كلم مربع 47 بالمائة من السكان يعيشون في الحضر. اقتصادها فلاحي وصناعي وتجاري يحقق أرقاماً

⁹ - د. كمال النقيب، مجموعة دول بريكس.. أسباب النشوء وآفاق التطور، 29

عالية، وهي من أكبر الدول المستهلكة للطاقة الكهربائية 9.7 بالمائة في عام 2011.

(عدد سكان الصين كبير جداً وينمو بسرعة أكبر من نمو اقتصادها. 50% من سكان الصين يعيشون في المدن، والبلاد تقترب مما يسميه الاقتصاديون "نقطة تحول ليوس" وهي النقطة التي يُستنزف فيها فائض البلد من العمال في المناطق القروية. وهذا هو نتاج لكل من الهجرة الثقيلة إلى المدن خلال العقدين الماضيين وانكماش قوة العمل بفعل سياسة الطفل الواحد. إن شعور العديد من الأمريكيين اليوم بأن العمالة الآسيويين سيتغلبون بسرعة على الاقتصاد الأمريكي سيتم تذكره كأحدى نوبات جنون العظمة للبلد، وهو أقرب إلى الضجيج الذي رافق صعود اليابان في الثمانينات).¹⁰

جنوب أفريقيا:

تقع دولة جنوب أفريقيا في أقصى جنوب القارة الأفريقية عُرِفَت بماسها، يسكنها خليطٌ من البيض والسود تبلغ مساحتها 1.219.91 ألف كم مربع عدد سكانها يصل إلى حوالي 60 مليون نسمة. في سنة 2011 وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها 422000 مليون دولار، كما يصل معدل النمو الصناعي فيها 2.5 بالمائة سنوياً. تعد الصين أكبر شريك اقتصادي لجنوب أفريقيا وتصدر لها ما نسبته 12.7 بالمائة من إجمالي صادراتها، تملك موارد منجمية ضخمة أهمها الماس واليورانيوم والزنك والنحاس إضافة إلى الزراعي.

الهند:

يبلغ عدد سكان الهند 1.205.073.61 ألف نسمة حسب إحصائية 2011 يتوزعون على مساحة قدرها 3.287.590 كم مربع 30 بالمائة من السكان يعيشون في الحضر. نسبة النمو الاقتصادي فيها تفوق 5 بالمائة سنوياً وقد تصل أحياناً إلى حوالي 10 بالمائة سنوياً، نسبة النمو الصناعي حوالي 4.8 بالمائة سنوياً، تصدر للصين نسبة 11.9 بالمائة من إجمالي صادراتها، إضافة إلى الإنتاج الزراعي الكبير. وتعد الهند مجالاً خصباً للاستثمار لوفرة اليد العاملة الرخيصة والماهرة أيضاً.

¹⁰ - يصل عدد سكان الصين إلى حوالي 1.3 مليار نسمة.

روسيا:

يبلغ عدد سكان روسيا الاتحادية 147 مليون نسمة، يسكن أغلبهم في الجزء الأوروبي، تبلغ مساحتها 17 مليون كم مربع، تتميز بنشاط صناعي ضخم وهي مُصدّر للغاز ومكتفية ذاتيا من النفط وتعد روسيا ثاني منتج للقمح في العالم. وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري لها وتصل نسبة صادراتها لها 15.5 بالمائة من قيمة التبادل التجاري مع مختلف دول العالم.

كان الاقتصاد وسوق الأسهم الروسيين من بين الأضعف في الأسواق الصاعدة، تسيطر عليهما طبقة من البليونيرات من أثرياء النفط الذين لديهم من الأصول ما يساوي 20% من الناتج المحلي الاجمالي، وهي اكبر حصة يمتلكها أثرياء في أي اقتصاد رئيسي. وعلى الرغم من بُعدها الشديد عن التوازن، تبقى روسيا عضواً رئيساً في مجموعة بريكس. وتعد اقتصادات مجموعة دول الـ بريكس من الاقتصادات الأسرع نمواً بين الدول النامية والمؤثرة في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. فهل تستطيع ذلك. تمتلك دول البريكس احتياطي من الذهب كبير ومن العملات الأجنبية تبلغ قيمته أكثر من 4 تريليون دولار وهي بذلك تكون أقوى من مجموعة الدول الـ 7 المتطورة اقتصاديا وحسب إحصائيات 2008 تشكل البريكس 14.6 بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي.¹¹

عدد السكان ومؤشر التنمية الإنسانية لدول البريكس لعام 2012

الدول الأعضاء	عدد السكان نسمة	متوسط دخل الفرد PPP	معدل معرفة القراءة %	متوسط العمر سنة	مؤشر التنمية البشرية
البرازيل	193,946,886	11,875	88.6%	72.2	.730 (high)
روسيا	143,369,806	17,708	99.6%	67.7	.788 (high)

¹¹ - محمد الحامدي، تكتل دول البريكس.. العملاق القادم على مهل، صحيفة المسيرة

الهند	1,210,193,422	3,829	83.0%	64.2	.554 (medium)
الصين	1,354,040,000	9,161	92.2%	72.7	.699 (medium)
جنوب أفريقيا	51,770,560	11,375	86.4%	51.2	.629 (medium)

المصدر: الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي

"World Economic Outlook". IMF. April 2013 data. Retrieved 17 April 2013.

خلال السنوات الماضية كانت أكثر المواضيع عرضة للنقاش والمتعلقة بهيكل الاقتصاد العالمي موضوع (صعود المتبقي)، وهي العملية التي تلنقي فيها اقتصاديات عدد من الدول النامية وبسرعة مع الاقتصاديات الأكثر تطوراً. المحرك الرئيسي وراء هذه الظاهرة كان أربع اقتصاديات سوق للدول الصاعدة سميت بمجموعة بريكس. حيث بدأ النظام الاقتصادي العالمي يشهد ولأول مرة تحولاً فيه تمكن اللاعبون الرئيسيون في العالم النامي من اللحاق بالدول المتطورة بل وتجاوزهم أحياناً.¹²

ثالثاً - تنامي دور الاقتصادات الصاعدة:

تعد الاقتصادات الأربعة الصاعدة لدول (مجموعة بريكس البرازيل الهند الصين وروسيا) هي الأكبر ضمن إقليمها إلا إنه لا يوجد بينها أية مشتركات أخرى. هي تخلق نمواً بطرق مختلفة ومتضادة أحياناً. البرازيل وروسيا مثلاً، هما من كبار منتجي الطاقة الذين يستفيدون من ارتفاع أسعار الطاقة العالية وخاصة النفط، بينما الهند كمستهلك كبير للطاقة تعاني من ارتفاع أسعار النفط. وإذا وضعنا جانباً الظروف الاستثنائية التي حصلت في العقد الأخير، فلا يُحتمل لاقتصادات هذه الدول أن تنمو بانسجام. ولو استثنينا الصين، فلا نجد بينهما الكثير من الروابط التجارية ولا اهتمام مشترك في العديد من الجوانب.

إذا ما تخلت مجموعة دول بريكس عن سدس احتياطيها يمكنها تأسيس صندوق بحجم صندوق النقد الدولي. وقد وفرت العملات

¹² - روتشير شارما (Ruchir Sharma)، تاريخ ومستقبل مجموعة دول بريكس،

مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs العدد الصادر في نوفمبر/ديسمبر 2012.

والأصول الأجنبية حماية وأماناً ضد الكساد الكبير، وساعدت اقتصاديات مجموعة دول بريكس لتصبح قوة مالية علاوة على كونها قوة اقتصادية في وقت تناضل فيه معظم الدول الغربية من أجل كبح جماح العجز في ميزانياتها وارتفاع ديونها. وتعتبر مستويات الدين العام لمجموعة دول البريكس متواضعة ومستقرة في الغالب باستثناء الهند.¹³

(وفي المستقبل سيكون بإمكان الدول الخمس عقد الصفقات وتبادل أسناد القروض عبر تأسيس آليات نقدية ثنائية أو بين الدول الخمس، وتأسيس قاعدة تعاون استثمارية وتجارية مشتركة، وتأسيس منظومة تعاون نقدية متعددة المستويات بين دول المجموعة، وبذلك يمكن من خلال إطار التعاون المالي بين دول المجموعة دفع احتساب التجارة بالعملة المحلية، والتوسيع المستمر لنطاق ومجال تبادل اعتماد العملة المحلية بالعلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول الخمس، الأمر الذي سيسهل المبادلات التجارية والاستثمار بين دول المجموعة، ويدفع بالتعاون والاستثماري المشترك بينها).

ظهرت الدعوات في مجموعة دول الـ بريكس لبناء مؤسسات التكتل وتشكيل أمانة عامة لدول المجموعة وإنشاء بنك للتنمية بهدف تعزيز أثر المجموعة في الاقتصاد العالمي. لكن عدم التوافق الحقيقي بين دول بريكس يعد العائق الأساس وليس عدم وجود هيكل تنظيمي. تبقى دول بريكس في الكثير من الجوانب فعلاً في إطار منافسة إستراتيجية. (ففي آسيا تعتبر الهند وروسيا عقبتين محتملتين أمام طموحات الصين في الهيمنة الإقليمية على القارة. وعلى الصعيد الدولي تطمح روسيا والبرازيل والهند في ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب يمكنهم من لعب دور رئيس كما تسعى الهند أيضاً إلى توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي والحصول على مقعد دائم فيه).¹⁴

¹³ - المصدر: حسب ما ذكرته مجلة إيكونوميست البريطانية، مواقع إلكترونية.

¹⁴ - الهيثم صالح، أسئلة كثيرة حول تجانس المجموعة الحقيقي في الأهداف السياسية والاقتصادية، قمة بريكس.. نظام عالمي جديد أم محاولة استبدال أقطاب؟ نقلاً عن الغارديان الفرنسية.

رابعاً - اللقاءات الرسمية لتكتل دول البريكس:

عقدت دول مجموعة البريكس خمسة لقاءات على مستوى القمة حضرها رؤساء كلا من روسيا والصين والهند والبرازيل، ثم انضم إليهم رئيس دولة جنوب أفريقيا عندما أصبحت عضواً في التجمع، وسنحاول فيما يلي استعراض أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه اللقاءات:

- مؤتمر القمة الأول لمجموعة دول البريك:

عقد مؤتمر القمة الأول لمجموعة دول البريك في 2009/06/16 في روسيا الاتحادية ليضم رؤساء كلا من روسيا والصين والهند والبرازيل وقد ركز هذا المؤتمر على مناقشة الوسائل اللازمة لتحسين الموقف الاقتصادي على الصعيد العالمي وإعادة هيكلة المؤسسات المالية العالمية، كما ناقش الزعماء الأربعة إمكانية تأمين تنسيق أفضل ما بين تلك الدول الأربعة في المستقبل لكي يتاح لها أن تلعب دوراً أكبر وتحتل موقعاً متميزاً في الشؤون العالمية.¹⁵

- مؤتمر القمة الثاني لمجموعة دول البريك:

استضافت البرازيل القمة الثانية لمجموعة دول البريك في برازيليا في 15 نيسان / أبريل 2010. وصدر بيان مشترك بعد مؤتمر القمة. وتم التوقيع على مذكرة تعاون بين بنوك التنمية البريك. كما صدرت الطبعة الأولى من النشرة الإحصائية لدول البريك.

وخلال المؤتمرين الأول والثاني كان الحضور لرؤساء الدول الأربع فقط روسيا والصين والهند والبرازيل.

- مؤتمر القمة الثالث لمجموعة دول البريكس وإعلان سانيا:

ومن ثم عقد مؤتمر القمة الثالث لمجموعة دول البريكس في الصين يوم 2011/04/14 بمنتجع بمدينة سانيا جنوبي الصين وتم التركيز على ضرورة إرساء تدابير لضمان الاستقرار المالي الدولي، ودعت الدول الخمس الصاعدة اقتصادياً في بيان لها إلى القيام بخطوات لإصلاح النظام المالي الدولي باتجاه جعله أكثر تنوعاً وتوازناً. تم في المؤتمر الثالث لأول مرة حضور رئيس جمهورية جنوب أفريقيا إضافة إلى رؤساء

¹⁵ - د. كمال النقيب، مجموعة دول بريكس.. أسباب النشوء وآفاق التطور، 29

أبريل 2012.

الدول الأربع الأخرى المشار إليها سابقاً والمشاركة في كل من المؤتمرين الأول والثاني.

إعلان سانيا مجموعة دول البريكس إبريل 2011:

حدد الاجتماع الثالث لقادة مجموعة دول البريكس الذي عقد في مدينة سانيا بمقاطعة هانان الصين يوم 14 إبريل عام 2011 إعلان سانيا، خطة عمل كأساس لتعاون مجموعة دول بريكس لما فيه خير شعوبهم، حيث تضمنت الخطة تعزيز برامج التعاون القائمة ومجالات جديدة للتعاون ومقترحات جديدة:¹⁶

1. يرحب رؤساء دول وحكومات الصين والبرازيل وروسيا والهند بانضمام دولة جنوب أفريقيا إلى مجموعة دول بريكس، ويتطلعون إلى تعزيز الحوار والتعاون مع جنوب أفريقيا في إطار هذا المنتدى.
2. الهدف السامي والرغبة المشتركة القوية في تحقيق السلام والتنمية والأمن والتعاون هي التي تجمع دول بريكس من مختلف القارات.
3. تسعى دول بريكس إلى تقديم مساهمة كبيرة في التنمية للمجتمع البشري، وبناء عالم أكثر عدلاً وإنصافاً.
4. ينبغي أن يكون القرن الـ 21 قرناً يسوده السلام والوئام والتعاون والتنمية العلمية. تحت شعار "رؤية واسعة، ازدهار مشترك".
5. ضرورة إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بغية جعلها أكثر فعالية وكفاءة وتمثيلاً، بحيث يتمكن من التعامل مع التحديات العالمية اليوم بشكل أكثر نجاحاً.
6. تؤكد الدول الأعضاء أن الوجود المتزامن لجميع دول بريكس الخمس في مجلس الأمن خلال عام 2011 هو فرصة سانحة لتوثيق تعاونها بشأن قضايا السلام والأمن، وتعزيز التعددية الأطراف، وإجراء التنسيق بشأن الملفات قيد النظر في مجلس الأمن. وتدعو إلى وجوب احترام الاستقلال والسيادة والوحدة وسلامة الأراضي لكل دولة.

¹⁶ - النص الكامل لإعلان سانيا للاجتماع الثالث لقادة دول بريكس، صحيفة الشعب اليومية أون لاين، تصدر عن وزارة الخارجية الصينية، 18 نيسان 2011.

7. تؤكد الدول الأعضاء مجدداً على إدانتنا الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله، وتؤكد أنه لا مبرر على الإطلاق، لأي عمل إرهابي. وتعتقد أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تلعب دوراً مركزياً في تنسيق العمل الدولي لمكافحة الإرهاب في إطار ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي.
8. تلتزم الدول الأعضاء بإجراء التعاون الدولي لتعزيز أمن المعلومات، ونولي اهتماماً خاصاً لمكافحة الجرائم الإلكترونية.
9. نلاحظ أن الاقتصاد العالمي يتعافى تدريجياً من الأزمة المالية، لكن لا يزال يواجه عوامل غير مؤكدة. فينبغي للاقتصادات الرئيسية مواصلة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والعمل معاً على تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن في العالم.
10. تسعى الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية وضمان زخم النمو القوي والمستمر لدول بريكس بما يسهم في تحقيق نمو مطرد ومستقر وصحي للاقتصاد العالمي.
11. تؤيد الدول الأعضاء مجموعة العشرين بوصفها المحفل الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي في لعب دور أكبر في حوكمة الاقتصاد العالمي.
12. تدعو الدول الأعضاء جميع الأطراف للعمل على تحقيق أهداف إصلاح صندوق النقد الدولي التي حددتها القمم السابقة لمجموعة العشرين، وتؤكد مجدداً على أن هيكل إدارة المؤسسات المالية الدولية ينبغي أن تعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي، ويساعد على زيادة الصوت والتمثيل للاقتصادات الناشئة والدول النامية.
13. كشفت الأزمة المالية العالمية أوجه القصور والعيوب الموجودة في النظام النقدي والمالي الدولي القائم، وتؤيد الدول الأعضاء إصلاح وتحسين النظام النقدي الدولي، وبناء نظام للعملات الاحتياطية يتميز بالاستقرار والمصداقية والأسس الواسعة.

14. تدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز الرقابة المالية والإصلاح المالي الدولي، وتعزيز تنسيق السياسات والتعاون في الرقابة بما يعزز التنمية السليمة للأسواق المالية العالمية والأنظمة المصرفية.
15. تشكل التقلبات الحادة لأسعار السلع الأساسية، ولا سيما للأغذية والطاقة، تشكل مخاطر جديدة أمام انتعاش الاقتصاد العالمي. وتؤيد الدول الأعضاء المجتمع الدولي في تعزيز التعاون لضمان الاستقرار والنمو القوي للاقتصاد الحقيقي عن طريق الحد من تشوهات السوق وتعزيز الرقابة والتنظيم للأسواق المالية المتعلقة بالسلع الأساسية.
16. ينبغي للمجتمع الدولي العمل معاً على زيادة الطاقة الانتاجية، وتعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وزيادة الدعم المالي والتقني للدول النامية.
17. على المجتمع الدولي تنظيم سوق المشتقات المالية للسلع الأساسية لمنع الأنشطة التي من شأنها زعزعة استقرار الأسواق.
18. تؤيد الدول الأعضاء تطوير واستخدام الطاقة المتجددة. وتدرّك أهمية دور الطاقة المتجددة في التصدي لتغير المناخ.
19. ستظل الطاقة النووية جزءاً هاماً في هيكل الطاقة لدول بريكس في المستقبل. ويجب الالتزام الصارم بمعايير ومواصفات السلامة في تصميم وتشيد وتشغيل المحطات النووية.
20. ينبغي أن يكون مفهوم التنمية المستدامة الذي يؤكده إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن الـ 21 وخطة جوهانسبرج للتنفيذ والمعاهدات البيئية المتعددة الأطراف، وسيلة هامة لدفع النمو الاقتصادي.
21. تؤكد الدول الأعضاء الالتزام الراسخ بتعزيز الحوار والتعاون في مجالات الحماية الاجتماعية، والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين والشباب والصحة العامة، بما في ذلك مكافحة الإيدز.

22. تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة توسيع وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول بريكس، وتشجيع جميع الدول على الامتناع عن اللجوء إلى الإجراءات الحمائية. ونرحب بنتائج اجتماع وزراء التجارة لدول بريكس الذي عقد في سانيا يوم 13 أبريل عام 2011.

23. تؤكد الدول الأعضاء ضرورة استكشاف سبل التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الاستخدام السلمي للفضاء.

خطة العمل:

تعزيز برامج التعاون القائمة:

- تعزيز التعاون المالي بين بنوك التنمية لدول بريكس.
- تنفيذ بروتوكول التعاون القضائي بين دول البريكس.
- نشر منشور الإحصاءات المشتركة لدول بريكس.
- الاستمرار في عقد اجتماع للتعاونيات.

مجالات جديدة للتعاون:

- المشاركة في إجراء بحوث مشتركة بشأن القضايا الاقتصادية والتجارية.

- التحديث حسب الاقتضاء، قائمة المراجع عن دول بريكس. مقترحات جديدة:

- إجراء التعاون في المجال الثقافي وفقا لاتفاق بين قادة دول بريكس.

- تشجيع التعاون في مجال الرياضة.
- بحث إمكانية إجراء التعاون في مجال الاقتصاد الأخضر.
- عقد اجتماع كبار المسؤولين لمناقشة سبل تعزيز التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بين دول بريكس، بما في ذلك إنشاء مجموعة عمل حول التعاون في صناعة الأدوية.

إن الإسراع بوتيرة النمو المستدام في الدول النامية هو من التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم. ونعتقد أن النمو والتنمية أمر حيوي للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن القضاء على الفقر المدقع والجوع هو واجب أخلاقي واجتماعي وسياسي واقتصادي للبشرية،

ومن أكبر التحديات العالمية التي تواجه العالم اليوم، ولا سيما في الدول الأقل نمواً في أفريقيا وغيرها من المناطق.¹⁷

- مؤتمر القمة الرابع لدول مجموعة البريكس:

عقد المؤتمر الرابع لدول مجموعة البريكس في مدينة دلهي في الهند تحت شعار " شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي وتحقيق الأمن والازدهار "، والذي انتهت أعماله في 29 مارس/آذار 2012 وتضمن الدعوة لإنشاء بنك التنمية بالتوافق مع البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. وتضمن جدول الأعمال مناقشة أوضاع الاقتصاد العالمي، وتوثيق التعاون بين دول البريكس، ودفع العلاقات التجارية والاستثمارات بين الدول الأعضاء.

نتائج وتوصيات المؤتمر الرابع:

- وضع خطة تعاون مستقبلية لدول البريكس.
- تبني إعلان دلهي الذي يضع أساساً سليماً لمزيد من التعاون بين دول البريكس.
- استعداد الصين لتعزيز الشراكة مع بقية دول البريكس،
- العمل معاً من أجل نمو قوي ومستدام ومتوازن للاقتصاد العالمي،
- إصلاح صندوق النقد الدولي تحت إطار مجموعة العشرين.
- توافق واسع حول التنمية المستدامة، والأمن والقضايا الساخنة في العالم.
- العمل من أجل عالم متناغم مع السلام الدائم والازدهار المشترك.

كانت نتائج وتوصيات المؤتمر الرابع تدعو إلى ضرورة المساهمة في دعم الدول النامية خارج حدود دول مجموعة البريكس، وتسعى الدول الخمس للحد من تحكم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مصائر بعض الدول النامية وخاصة تلك الدول ضعيفة التطور. ومن المقرر أن يعقد المؤتمر الخامس لدول تجمع بريكس عام 2013 في جمهورية جنوب أفريقيا.

- مؤتمر القمة الخامس لدول مجموعة البريكس:

انعقد مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول مجموعة بريكس في مدينة ديربان (Durban) الساحلية في دولة جنوب أفريقيا خلال الفترة 26 و27 من شهر مارس/ آذار 2013، وكان على رأس جدول أعماله، موضوع إنشاء صندوق جديد للتنمية البينية والدولية على غرار البنك الدولي المعروف، وهو ما اتفق على إنشائه في اجتماعها الأخير في نيودلهي العام 2012.

الهدف المعلن لإنشاء الصندوق هو استكمال الجهود الدولية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية، الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، غير أن بعض المراقبين يرى أن الهدف الخفي من إحداث الصندوق هو إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية (مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي)، لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها. فهذه المؤسسات تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل أساسي، سواء في ما يتعلق بتحديد إدارتها أو سياساتها، أو بتوجيه عملية اتخاذ قراراتها، أو حتى منع توجيه مواردها في الاتجاهات التي لا تخدم السياسة الأميركية، على الرغم من أنها من حيث المسمى والطبيعة مؤسسات دولية، وهذا ما أدى في رأي كثير من المراقبين، إلى ضياع عقود من النمو على العالم الثالث.¹⁸

في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول مجموعة بريكس في مدينة ديربان آذار 2013، ألقى رئيس جمهورية جنوب أفريقيا جاكوب زوما كلمة رحب فيها بعقد هذه القمة في بلاده وفي قارة أفريقيا للمرة الأولى، مؤكداً أن هذا المؤتمر يمثل فرصة لبحث قضايا التعاون في الكثير من الجوانب الاقتصادية والمالية والسياسية بين دول التجمع وقارة أفريقيا. وقال زوما إن عائلة البريكس تم إنشاؤها لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء فيها، معرباً عن تطلعه ليشمل هذا التعاون دعم النمو والتعاون الدولي، ومؤكداً أن هذا التجمع يستهدف دعم التعاون العالمي.

¹⁸ - أنظر، د. أحمد علو عميد متقاعد، هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟ مجلة الجيش لبنان العدد 333 - آذار 2013 .

ستركز هذه القمة على معالجة المخاطر في العالم وتناقش أطر التعاون بين دول التجمع والعالم، وتسعى دول التجمع إلى إنشاء احتياطي مالي خلال الفترة المقبلة، كما تم إطلاق مجلس للأعمال بين دول التجمع لضمان إقامة المشروعات التي تخدم الدول الأعضاء، وإطلاق مجلس مفكري البريكس لمساعدة الدول الأعضاء على الابتكار والتعاون لمواجهة التحديات المختلفة والفريدة في دول التجمع. وتم خلال المؤتمر مناقشة العديد من القضايا التي تهم القارة الأفريقية ومنها قضايا النمو والمشاركة الأفريقية وضرورة التركيز على تطوير البنية الأساسية لدول القارة الأفريقية التي تتعهد بالحفاظ على الإصلاحات لضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو وإعادة الثقة بقدراتها .¹⁹

أكد رئيس وزراء الهند مانموهان سينج في كلمته أمام القمة الخامسة لتجمع البريكس في مدينة ديربان آذار 2013، ضرورة التصدي للتحديات الجديدة على مستوى الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وضرورة تحقيق التعاون بين دول بريكس وإفريقيا، كما دعا إلى ضرورة مواجهة الإرهاب والقرصنة الإلكترونية مؤكداً اقتناعه بأن تجمع البريكس سيكون له دور أكبر في السنوات المقبلة.

اتخذ رؤساء دول مجموعة بريكس في قمة ديربان جنوب أفريقيا آذار 2013 مجموعة من القرارات أهمها: ²⁰

1. الإعلان عن إنشاء المجلس الاقتصادي للاستثمار بدول تجمع (البريكس).
2. تأسيس مجلس خبراء بريكس.
3. إنشاء بنك بريكس للاستثمار برأسمال يسمح بأن يكون البنك قادراً على دعم مشروعات البنية الأساسية في دول القارة الأفريقية.
4. تخصيص احتياطي نقدي يصل إلى مائة مليار دولار من خلال صندوق تمويل لدعم السيولة المالية التي تحتاجها دول المجموعة والدول النامية في مشروعات التنمية.

¹⁹ - المصدر: الأهرام اليومي

<http://digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx?Serial=1231750&part=2>

²⁰ - <http://www.vetogate.com/230009>

5. كما تم التوقيع على اتفاقيتين للتعاون في مجالات البنوك وتحسين البنية الأساسية في أفريقيا.

تعاني مجموعة دول البريكس كغيرها من الدول مشاكل متعددة تؤثر على مسيرتها الاقتصادية ونموها المتوقع، فالأزمة الاقتصادية أثرت بشكل ملحوظ على مستويات نموها، كما أن بعض الدول الأعضاء في التجمع لم يحقق ما كان متوقعاً من نمو اقتصادي خلال العامين الماضيين، وهي أحياناً لا تملك لغة مشتركة واحدة تسهل التخاطب والتعامل التجاري في ما بينها أولاً، ومع دول الخارج وأسواقه ثانياً. كما يعاني بعضها من مشاكل أمنية داخلية ناتجة عن التعددية الاثنية والدينية في مجتمعاتها تؤدي أحياناً إلى اضطرابات موسمية تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية.

كما يعاني تكتل البريكس في الوقت الراهن من مشاكل مختلفة منها على سبيل المثال: (في البرازيل تظل نسبة النمو الاقتصادي مكانها، فيما يرتبط الاقتصاد الروسي بشكل قوي بالمواد الأولية في ظل غياب صناعة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، أما الهند فتسير فيها عملية الانفتاح على الاقتصاد العالمي ببطء شديد، في حين يبقى مستقبل الاقتصاد الصيني الموجه نحو التصدير مرهوناً بالوضع الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة، وبالرغم من هذه الصعوبات يظل جيم أونيل، مبتكر تسمية "بريك"، مقتنعاً أن التكتل سيصبح في أفق 2050 أهم القوى الاقتصادية في العالم).²¹

أما التحديات القادمة من خارج دول التجمع تؤكد أن الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة لن تسلم بسهولة موقعها المتقدم والمسيطر على النظام العالمي المالي والاقتصادي والسياسي والعسكري أو تتخلى عنه. ولعل في مواقف دول البريكس المناقضة وغير المنسجمة مع التوجهات الغربية والأميركية، إرهابات محاولة بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يقوم على الاعتراف بدور هذه الدول ومشاركتها في رسم السياسات والتوجهات التي سيبنى عليها هذا النظام العالمي الجديد، وربما

²¹ - جيهان أبو اليزيد، تقرير حول (البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة)، موقع:

<http://www.businessstendersmag.com/ar>

يقوم أيضًا على إعادة الاحترام للقانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة واحترام الشعوب وحقوقها.²²

تواجه الدول الخمس في بريكس تساؤلات مستمرة حول مدى قدرتها على توحيد مواقفها بشأن قضايا دولية رئيسة نظرا لتباين أولوياتها. ومن التحديات التي تواجه بريكس ضرورة تسريع الإصلاحات، وتحقيق مهمة تدويل عملاتها المحلية. لذلك فإن تدعيم التعاون النقدي بمختلف المستويات يمثل حاجة مشتركة بين دول المجموعة لتدويل عملاتها المحلية. وقد تنوعت القضايا التي تتناولها اجتماعات بريكس، وتعددت لتشمل التحديات الدولية المتمثلة في الإرهاب الدولي وتغير المناخ والغذاء وأمن الطاقة ومشاكل التنمية والأزمة المالية العالمية. وساهمت ثلاث قمم واجتماعات لوزراء الخارجية والمالية والزراعة والصحة وقطاعات أخرى في تعزيز أواصر التعاون بين دول بريكس بالرغم من التطلعات بالفرص الاقتصادية والتحديات المشتركة لهذه الدول.

إن بطء النمو في الاقتصاد العالمي وخاصة في الصين وفي الدول الصناعية المتقدمة يعني أن هذه الدول سوف تشتري القليل من نظرائها وهي الدول الرائدة في التصدير، كالبرازيل وماليزيا ومكسيكو وروسيا وتايوان. تحتل برامج مجموعة دول بريكس للتنمية ومحاربة الفقر مرتبة أعلى من اهتماماتها وأكثر مما هي عليه في الدول الغربية. وهذه الدول تحاول تنويع اقتصاداتها وتتحدى الأفكار الغامضة للعولمة.

الخاتمة:

(كانت نشأة البريكس تعني كذلك أشياء أخرى. كانت تعني تجديد آمال شعوب عديدة في قدرتها على اختراق حواجز الفقر والتخلف. عشنا عقوداً نجرب أنماطاً للتنمية ونمتحن حقيقة الاستقلال الذي حصلنا عليه. بعضنا حصل على هذا الاستقلال بشق الأنفس والبعض الآخر وهو الأكثر عدداً حصل عليه كمنحة من الدول المستعمرة، فجاء الاستقلال في معظم الحالات مشروطاً أو مقيداً، وفي الغالب مرتبطاً بإرادة الدول العظمى. هذه الدول أعادت هيكلة الصيغة الاستعمارية والتسلطية لتتواءم مع

²² - د. أحمد علو عميد متقاعد، هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟

ظروف العصر، ولكن بدون التفريط في نظام الهيمنة. لذلك ساد الاعتقاد بين عديد من النخب أن وجود البريكس كمجموعة دولية نشيطة سوف يدفع بدماء جديدة في شرايين العالم النامي. اتضح فيما بعد، أو يتضح لنا الآن، أن " البريكس " خرجت إلى الحيز الرسمي والمعلن في وقت " حراك " اجتماعي واقتصادي أوسع شمل بدرجات متفاوتة شعوب العديد من دول الجنوب، ابتداء من أمريكا الجنوبية مروراً بأفريقيا والشرق الأوسط ودول شرق أوروبا وانتهاءً بآسيا).²³

يبدو أن قيام كتل البريكس سيفتح الطريق أمام نماذج "موديلات" اقتصادية جديدة أو ربما لا نماذج لأن مسارات النمو اليوم تفرعت في عدة اتجاهات. (في الماضي، كانت النزعة لدى دول آسيا هي النظر إلى اليابان كنموذج، أما الدول الممتدة من البلطيق إلى البلقان نظرت إلى الاتحاد الأوروبي، بينما جميع الدول تقريباً اتخذت الولايات المتحدة كنموذج. ولكن أزمة عام 2008 قللت من مصداقية جميع هذه النماذج. آخر أخطاء طوكيو جعلت جنوب كوريا التي لازالت تتميز كمنتج لمحطات الطاقة نموذج آسيوي أكثر جاذبية من اليابان. الدول التي كانت تتلهف في السابق للدخول لمنطقة اليورو مثل جمهورية التشيك وبولندا وتركيا، بدأت تعيد حساباتها وهي ترى العديد من الأعضاء يكافحون للوقوف على أقدامهم. وكما بالنسبة للولايات المتحدة، بدا إجماع واشنطن للتسعينات - الذي دعا الدول الفقيرة لتقليص الإنفاق وتحرير اقتصاداتها - أمراً يصعب تسويقه حينما نرى واشنطن ذاتها لا تستطيع القبول بخفض ما لديها من عجز هائل).²⁴

من المتوقع أن ينعكس نجاح البريكس أو فشلها على مستقبل تجربة قمة العشرين. هذه التجربة، مثل تجارب أخرى، كان الهدف منها تمديد عمر النظام الاقتصادي العالمي الذي أثمرته اتفاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية. بمعنى آخر سوف يعني نجاح مجموعة البريكس في وضع أسس تغيرات هيكلية جديدة في النظام الاقتصادي العالمي سقوط

²³ - جميل مطر، قمة للدول الصاعدة، صحيفة الشروق الخميس 29 مارس 2012.

²⁴ - شبكة النبأ المعلوماتية - السبت 1/كانون الأول/2012 - 16/محرم

التجارب التجميعية التي أدخلت على هذا النظام ومنها قمة السبعة الكبار (G 7) أو قمة العشرين (G 20). ولا يجوز أن نغفل حقيقة مهمة، وهي أن البريكس في حد ذاتها أحد إفرازات النظام الاقتصادي القائم، وليس بديلاً عنه أو نقيضاً له. وهذا يعني أن تكتل البريكس لا يستطيع الانفصال عن النظام القائم أو الانقلاب عليه رغم كل الانتقادات الموجهة له، وبخاصة في ظل الأزمة الراهنة في النظام الرأسمالي. أقصى ما يمكن أن تقوم به المجموعة هو أن تقود عملية تصحيح كبرى معتمدة على حالة الضعف المستشري في اقتصادات الغرب الرأسمالي، وعلى الإمكانيات المتصاعدة لدول المجموعة وسمعتها كتكتل ينفذ سياسات تنموية وإعادة ويقفز بشعوبه خطوات سريعة وواسعة نحو التقدم بتكلفة غير باهظة.²⁵

(من الواضح أن دول البريكس تسعى حالياً إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها، بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطيات الدولية الذي لا يوجد لها بدائل مناسبة حالياً، فقد طالبت المجموعة بإصلاح نظام التصويت في صندوق النقد الدولي الذي تهيمن عليه مجموعة قليلة من الدول، حيث تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة تصويتية، ذلك أن ضمان السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الدولية يمنح الدول المسيطرة ميزة توجيه هذه المؤسسات لتحقيق مصالحها المباشرة بغض النظر عن مصالح الغير، وقد أكدت المجموعة في أكثر من موضع أن عملية الإصلاح تعد شرطاً أساسياً للتأكد من شرعية وفعالية الصندوق. غير أن إصلاح نظام التصويت لا بد أن توافق عليه الولايات المتحدة، ولا شك أن أي عملية للإصلاح سترفض إذا ما كانت الصيغة المقترحة تخفف من هيمنتها على الصندوق، الأمر الذي ينظر إليه على أنه خط أحمر في عمليات إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، ومن ثم فإن آمال دول العالم غير الغربي في احتمال حدوث إصلاح جوهري لهذه المؤسسات يحدث قدراً من التوازن بين القوى

الدولية الفاعلة في هذه المؤسسات، تصبح ضعيفة للغاية نظرا للبطء الشديد لوتيرة الإصلاح في هذه المؤسسات).²⁶

بالغ الكثيرون في تحميل مجموعة دول البريكس أكثر مما تحتل، بعد أن سادت قناعة لدى بعض الاقتصاديين بأن نشأتها تعني بداية النهاية لعصر اتفاقية بريتون وودز، أي النظام الاقتصادي العالمي الذي وضعت الولايات المتحدة أسسه في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية. كما قيل أيضاً، بل وكان أملاً لدى كثير من الاقتصاديين والمفكرين وعلماء السياسة، أن تكون هذه المجموعة من الدول المؤشر الأقوى على أن تحولاً جذرياً في النظام الاقتصادي الدولي على وشك أن يكتمل، وخاصة لدى جماعة المتمردين على النظام الدولي غير المنصف كما ظهر وتطور خلال النصف الثاني من القرن العشرين.²⁷

يشهد العالم تغيرات عميقة ومعقدة وكبيرة تتمثل في تقدم التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم. في ظل البيئة العالمية المتغيرة والتهديدات والتحديات العالمية المتنوعة، يتوجب على أعضاء المجتمع الدولي بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون والتنمية المستدامة. والالتزام بقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية ودفع الديمقراطية في العلاقات الدولية ورفع صوت الدول الناشئة والنامية في الشؤون الدولية على أساس الاحترام المتبادل واتخاذ القرار جماعياً.

²⁶ - أ. د. محمد إبراهيم السقا، هل تغيّر دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي؟

[http:// www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816](http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816).

²⁷ - جميل مطر، المصدر السابق.

مقالة حول قيادة تكتل البريكس للاقتصاد العالمي

بقلم أ.د. محمد إبراهيم السقا

هل تغيّر دور البريكس قيادة الاقتصاد العالمي؟

يوما بعد يوم يتصاعد الدور الدولي لدول مجموعة (البريكس BRICS والتي تمثل الأحرف الأولى من أسماء دول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) بشكل واضح، فدول البريكس هي أسرع دول العالم نموا حاليًا وأقلها تأثرا بأزمته، ويعول على النمو في اقتصاديات هذه الدول الأمل في رفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي بعد الأزمة، بعد أن كانت مهمة الولايات المتحدة في الدرجة الأولى. لقد تزايد الاهتمام العالمي بمجموعة البريكس بعد الأزمة المالية العالمية، فأثناء الأزمة واجهنا نمطين مهمين للنمو، الأول هو نمو سالب وتدهور في أداء الاقتصاديات التي كان يطلق عليها من الناحية التقليدية اقتصاديات المفتاح للاقتصاد العالمي، والثاني وهو استمرار اقتصاديات الدول الناشئة، بصفة خاصة دول مجموعة البريكس، في تحقيق معدلات نمو مرتفع على الرغم من ظروف الأزمة .

إذا استمرت دول هذه المجموعة في تحقيق معدلات نموها وتوسعها الحالي، فستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم، وفي غضون مدى زمني أقصر نسبيا مقارنة بتاريخ النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية التقليدية. فمن حيث الحجم يقطن مجموعة دول البريكس حوالي نصف سكان العالم، وهي من هذا المنطلق تمثل أكثر دول العالم كثافة من الناحية السكانية، الأمر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث أعداد المستهلكين، ومن ثم فإنه من المتوقع مع استمرار ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول إلى المستويات العالمية أن تصبح أيضا أكبر أسواقه الاستهلاكية، الأمر الذي سيمنح هذه الدول فرصا أكبر للنمو. فمن المعلوم اقتصاديا أن هناك علاقة قوية بين حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن، فكلما ازداد حجم السوق كلما ازدادت معدلات النمو بسبب توفر أسواق تصريف السلع المنتجة، ولذلك ينظر إلى أكثر دول العالم سكانا حاليًا على أنها ستكون أكثرها نموا من الناحية الاقتصادية في المستقبل، وهناك دعوات حاليا للاستثمار الأجنبي المباشر للتوجه نحو أكثر دول العالم سكانا .

العالم اليوم يتابع من كثب الخطوات التي تتخذها دول مجموعة البريكس حاليا وما يصدر عن مؤتمراتها من قرارات وتوصيات في شأن المجموعة وفي الشأن الدولي. لعل من أهم القرارات التي اتخذتها قمة البريكس الأخيرة في نيودلهي أن يتم إنشاء بنك لتنمية دول البريكس لتعبئة الموارد المالية لأغراض تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وكذلك لتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم .

الهدف المعلن لإنشاء البنك هو استكمال الجهود الدولية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، غير أن الهدف الخفي في رأي الكثير من المراقبين هو إنشاء مؤسسة دولية رديفة

للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمكين المجموعة من منافسة هذه المؤسسات من جانب، وتحرر العالم من تأثير هذه المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل أساسي، سواء في تحديد إدارتها أو سياساتها أو توجيه عملية اتخاذ قراراتها، أو منع توجيه موارد هذه المؤسسات في الاتجاهات التي لا تخدم السياسة الأمريكية على الرغم من أنها من حيث المسمى والطبيعة مؤسسات دولية، أي أنه من المفترض أنها تخدم العالم أساسا، وهو ما أدى، في رأي الكثير من المراقبين، إلى ضياع عقود من النمو على العالم الثالث .

القرار لقي صدى كبيرا على الصعيد العالمي، وأثارت القوى الاقتصادية التقليدية في الغرب الكثير من الشكوك حول قدرة المجموعة ومؤتمراتها وقراراتها على تحدي الاحتكار الغربي وهيمنته على الاقتصاد العالمي. فبعض المحللين يقلل من أهمية مثل هذه المؤسسات التي تنوي دول البريكس إنشائها باعتبارها لن تتخطى المجال الإقليمي، وأنها ليست مرشحة لأن تلعب أي دور دولي مماثل لذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية الحالية، في رأيي أن مثل هذه النظرة تتجاهل القوة المالية الهائلة التي تتمتع بها هذه القوة الاقتصادية الجديدة، باعتبارها صاحبة أكبر احتياطات نقدية في العالم، حيث إنها بهذه الاحتياطات الضخمة يمكن أن توفر لمثل هذه المؤسسة الجديدة طاقة مالية تتجاوز تلك المتوفرة للمؤسسات المالية الدولية الحالية، كما أنها بحكم طبيعتها كمؤسسات متعددة الأطراف ستكون بعيدة عن التأثير الأمريكي الذي طالما ثبت أنه غير عادل في توجيه المؤسسات الاقتصادية الدولية متعددة الأطراف .

من الواضح أن دول البريكس تسعى حاليا إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها، بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطات الدولية الذي لا يوجد لها بدائل مناسبة حاليا، فقد طالبت المجموعة بإصلاح نظام التصويت في صندوق النقد الدولي الذي تهيمن عليه مجموعة قليلة من الدول، حيث تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة تصويتية، ذلك أن ضمان السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الدولية يمنح الدول المسيطرة ميزة توجيه هذه المؤسسات لتحقيق مصالحها المباشرة بغض النظر عن مصالح الغير، وقد أكدت المجموعة في أكثر من موضع أن عملية الإصلاح تعد شرطا أساسيا للتأكد من شرعية وفاعلية الصندوق. غير أن إصلاح نظام التصويت لا بد أن توافق عليه الولايات المتحدة، ولا شك أن أي عملية للإصلاح ستفرض إذا ما كانت الصيغة المقترحة تخفف من هيمنتها على الصندوق، الأمر الذي ينظر إليه على أنه خط أحمر في عمليات إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، ومن ثم فإن آمال دول العالم غير الغربي في احتمال حدوث إصلاح جوهري لهذه المؤسسات يحدث قدرا من التوازن بين القوى الدولية الفاعلة في هذه المؤسسات، تصبح ضعيفة للغاية نظرا للبطء الشديد لوتيرة الإصلاح في هذه المؤسسات .

من المؤكد أن البريكس وما تملكه من قوة سكانية ضاربة وناتج قومي يزيد عن خمس الناتج العالمي، غير مرحب بها من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، لأن في ذلك تهديد لهيمنة تلك القوى على المؤسسات الاقتصادية الدولية، وأن الوضع الاقتصادي الجديد لمجموعة البريكس لا يجعل هذه الدول تنتظر بأن تسمح لها القوى المسيطرة على المؤسسات الدولية بأن تبادر بإصلاح هيكل تلك المؤسسات، وإنما قد تجاوز ذلك بالفعل إلى إنشاء نظم منافسة لها على المستوى الإقليمي والدولي .

الخلاصة هي أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي يعيش مرحلة انتقالية، حيث تعيد دول البريكس إرساء قواعد هذا النظام العالمي الجديد بعيدا عن إيقاع اللاعبين التقليديين الذين أرسوا نظاما عالميا غير عادل، للأسف الشديد، يكرس لاستمرار الفجوة بين الأغنياء والفقراء واتساع تلك الفجوة، ولا يسمح بأي دور يمكن أن تلعبه قوى صاعدة غيرها، ولكن هل تستطيع مجموعة دول البريكس أن تغير قيادة الاقتصاد العالمي؟ الإجابة هي أن قيادة الاقتصاد العالمي ينتزعها من يمتلك أقوى قوة اقتصادية عالميا، وجميع المؤشرات المتاحة بين أيدينا تشير إلى أن هذه الدول في طريقها إلى ذلك. المصدر:

[http:// www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816](http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816).